إيران ترفض التنازل عن حاجتها لأجهزة الطرد المركزي

طهران/وكالات

أعلن المرشد الأعلى الإيراني اية الله علي خامنئي أن بلاده ستحتاج في نهاية المطاف إلى 190 ألف آلة للطرد المركزي فيما تسعى الولايات المتحدة إلى حد هذا العدد بـ10 آلاف فقط، على ما نقلت وسائل الإعلام الثلاثاء.

وألات الطرد المركزي هي الأجهزة المستخدمة لتخصيب اليورانيوم. وتأتي تصريحات خامنئي فيما يسعى المفاوضون الإيرانيون في فيينا إلى اتفاق مع الدول الكبرى في هذا الملف.

وصرح خامنئي الذي يملك القرار النهائي في الملف النووي "هدفهم (الولايات المتحدة) هو أن نقبل قدرة توازي 10 آلاف وحدة عمل فاصلة، ما يوازي10 ألف آلة طرد من الطراز القديم التي نملكها اصلا"، بحسب موقعه على الانترنت.

وتابع في كلمة أمام مسؤولي البلاد "لكن مسؤولينا يقولون أننا نحتاج إلى 190 الف الة طرد. ربما ليس اليوم، لكن بعد عامين أو خمسة، هذه هي حاجة البلاد في نهاية المطاف".

وأضاف "ينبغي تلبية هذه الحاجة".

وتابع بخصوص المفاوضات أن الدول الكبرى "تريدنا أن نقبل بقدرة 10 آلاف وحدة عمل فاصلة لكنهم بدأوا باقتراح 500 أو 1000 وحدة".

وأفادت وسائل الإعلام الأميركية أن الولايات المتحدة قد تقبل بما بين ألفين وأربعة الاف آلة طرد مركزي. وأكد وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في 10 يونيو الفائت أنه قد يجاز لإيران حيازة "بضع مئات من ألات الطرد" فيما يطالب الإيرانيون "بمئات الاف من الات الطرد".

وتشكل قدرة الخصيب لدى إيران احد نقاط الخلاف الرئيسية بين إيران ومفاوضي مجموعة 5+1 (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين والمانيا).

وتتهم الولايات المتحدة وإسرائيل طهران بالسعي إلى صنع سلاح ذري تحت غطاء برنامجها لتخصيب اليورانيوم، الأمر الذي لطالما نفته طهران.

وتسعى إيران إلى الاحتفاظ ببرنامج تخصيب لليورانيوم على مستوى صناعي من أجل إنتاج الوقود الكافي للمحطات النووية التي تعمل عليها.

وانطلقت المفاوضات النهائية حول البرنامج النووي لطهران الخميس في فيينا، في محادثات ماراتونية تاريخية قد تتواصل حتى 20 يوليو. وترمي هذه المفاوضات إلى التوصل إلى اتفاق نهائي يضمن الطابع المدني للبرنامج النووي الإيراني بعد توتر دولي بخصوصه منذ عشر سنوات.

ويفترض أن يضمن الأتفاق احترام إيران قواعد منع الانتشار النووي والاحجام عن صنع قنبلة نووية. في المقابل يجري رفع العقوبات الدولية التي تحرم البلاد اسبوعيا من مليارات الدولارات من عائدات النفط.

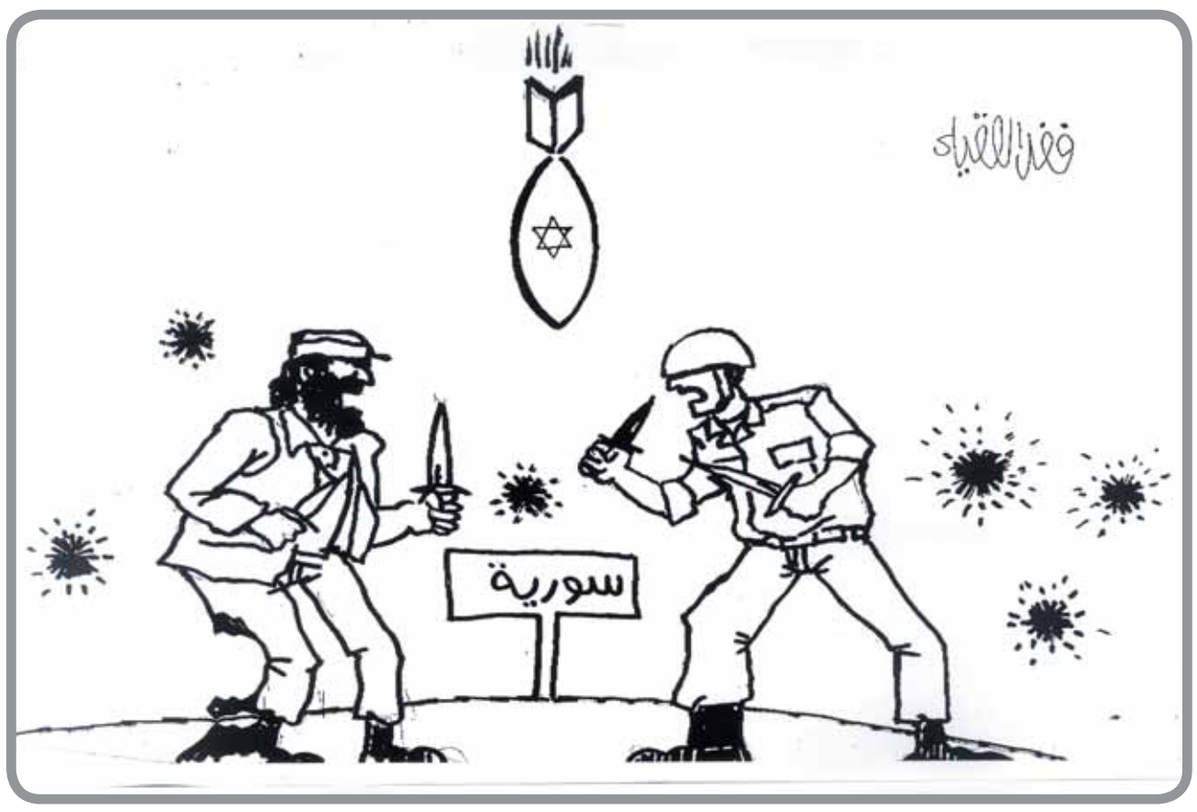

جنوب السودان يُحيي الذكرى الثالثة للاستقلال في أجواء حزينة

تقرير / قاسم الشاوش

أحيت دولة جنوب السودان، أمس الذكرى السنوية الثالثة لاستقلاله في خضم حرب أهلية، وشبح مجاعة يدق ناقوس خطر إنساني هائل بعد أشهر من الفظائع والمجازر القبلية. لا سيما وان شعب الجنوب كان يأمل أن تأتي هذه الذكرى بالأفضل لبلادهم عن سابقها عندما احتفلت في أجواء من الفرح باستقلالها في التاسع من يوليو 2011م ولم تشهد هذه الذكرى عروضاً أو خطابات سياسية بسبب كبر حجم مأساة الاقتتال الذي انطلق نهاية العام 2013م..

وقد دفع النزاع الدائر بين الجيش الموالي للرئيس سلفا كير وحركة تمرد يقودها نائبه السابق رياك مشار بعشر السكان الى النزوح من ديارهم، أي أكثر من مليون ونصف مليون جنوب سوداني، وعن مقتل الآلاف وربما عشرات الآلاف، وزاد في تفاقم الخصومات بين مختلف قبائل البلاد.

ويأتي النزاع في هذه البلاد التي تعد أحدث دولة في العالم على التقدم القليل الذي تحقق منذ الاستقلال في هذا البلد الفتي الذي انطلق تقريبا من الصفر على الرغم من أنه يملك ثروة نفطية تعتبر مورده الوحيد.

والعاصمة جوبا التي انطلقت منها المعارك في نهاية العام 2013 بين وحدات من جيش جنوب السودان وموالين لمشار قبل أن تمتد إلى مناطق أخرى، نجت نسبيا من المواجهات منذ أشهر عدة، لكن الحرب تركت فيها بصماتها لا سيما في القاعدتين التابعتين للأمم المتحدة.

وأوضح غتلواك نهيال (34 سنة) "كنا في الماضي متحدين والآن نحن مختلفون". وبائع الثياب السابق هذا أصبح لاجئا في معسكر الامم المتحدة في تومبينغ قرب مطار جوبا حيث ستحط طائرات الرؤساء الأجانب المدعوين إلى الاحتفالات الرسمية.

وسيمضي أكثر من ثلاثين ألف شخص معظمهم من قبيلة النوير التي ينتمي إليها رياك مشار هذه الذكرى الثالثة للاستقلال في تلك المعسكرات التي لجأوا إليها.

وقد ارتكب الجيش عندما استعاد السيطرة على جوبا في ديسمبر الماضي مجازر بحق المئات من النوير الذين ما زالوا مرعوبين وعاجزين عن العودة الى ديارهم رغم الظروف شديدة القساوة التي يعيشونها.

وفضلا عن الاختلاط وغياب نظام الصرف الصحي، زادت الأمطار في الطين بلّة وحوّلت بقية المخيم الى أوحال.

وكتب على لافتات ألصقت في مختلف أنحاء العاصمة "شعب، أمة" في ذكرى الاستقلال، متجاهلة عدة مجازر وفظائع ارتكبها الطرفان المتناحران على أسس قبلية منذ /ديسمبر 2013م باستثناء تلك الملصقات، لاشيء يدل على الاحتفالات المقبلة في شوارع جوبا التي تتضمن، كما حصل خلال السنتين الأخيرتين، استعراضا عسكريا وخطابا عند النصب التذكاري لجون قرنق زعيم حركة التمرد التاريخي الذي توفي في 2005م في السنة التي تم خلالها التوقيع على اتفاق سلام مع الخرطوم أدى بعد ذلك إلى الاستقلال.

وفي شمال وشرق البلاد، في المناطق الأكثر تضررا من النزاع، يحول الوضع الإنساني الكارثي دون أي بوادر فرح.

ويبدو أن حدة المعارك خفت نسبيا منذ التوقيع على اتفاق وقف اطلاق نار في مايو الماضي تحت الضغط الدولي وكذلك بسبب موسم الامطار الذي يحد من تحرك القوات والعتاد.

وفي ولاية الوحدة (شمال) النفطية، ما زالت الحقول متوقفة عن العمل، وقد نزح نحو أربعين ألف شخص منذ ابريل إلى مخيم الأمم المتحدة المحلي بسبب الجوع خصوصا.

وقد دقت الوكالات الإنسانية ناقوس الخطر. وقالت إن المجاعة تهدد حوالي أربعة ملايين شخص، أي ثلث السكان الذين عزل قسم كبير منهم بسبب الأمطار التي تعطل حركة السير على الطرق.

ومع تعثر مباحثات السلام في أديس أبابا عاصمة اثيوبيا، تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ ابريل بإلقاء المواد الغذائية من الجو في ليير بولاية الوحدة. والمرّة الأخيرة التي استخدمت فيها مثل هذه الطريقة كانت في 1998م في افغانستان.

الجامعة العربية طالبت بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي

إسرائيل تطلق عملية "الجرف الصامد" استعداداً لاجتياح قطاع غزة

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس من عدوانها الجوي والبري على قطاع غزة فيما ردت فصائل المقاومة الفلسطينية بقصف المستوطنات الغربية من القطاع بالصواريخ.

ولوحت إسرائيل باجتياح بري واسع لقطاع غزة واستدعت (40 ألف جندي) من قوات الاحتياط استعدادا لعملية عسكرية طويلة الأمد قد تستمر لأيام.

وأسفر التصعيد الإسرائيلي الخطير الذي استهدف عدة مواقع وأحياء وبلدات في قطاع غزة عن سقوط عشرات الشهداء والجرحى بينهم أطفال.

وأعلن الجيش الإسرائيلي أن غزواً برياً للقطاع بات محتملا لكنه ليس وشيكا.

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي موشي يعلون: نستعد لمعركة ضد حماس لن تنتهي خلال بضعة أيام.

وأطلقت إسرائيل على اعتداءاتها على غزة عملية الجرف الصامد.

واعتبرت حركة حماس أن "كل الإسرائيليين أصبحوا أهدافا مشروعة للمقاومة" بعد الغارة الإسرائيلية الجوية التي استهدفت منزلا جنوب قطاع غزة وقتل فيها سبعة فلسطينيين على الأقل.

وقال سامي ابو زهري المتحدث باسم الحركة في بيان صحافي نشره على صفحته على الفيسبوك "مجزرة خان يونس ضد النساء والأطفال هي جريمة حرب بشعة وكل الإسرائيليين أصبحوا بعد هذه الجريمة اهدافا مشروعة للمقاومة".

وهددت الحركة برد مزلزل لكنها اعلنت قبولها لأي هدنة بشرط اطلاق سراح السجناء.

ودعا الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، بينما أكدت الرئاسة الفلسطينية أن من حق الفلسطينيين الدفاع عن أنفسهم بشتى الوسائل المشروعة بعد قرار سلطات الاحتلال توسيع عملياتها عسكرية.

وقال العربي للصحفيين إنه يدعو "مجلس الأمن إلى الانعقاد الفوري لاتخاذ التدابير اللازمة لوقف العدوان الإسرائيلي".

وأكد مصدر رسمي في الجامعة أن العربي كلف ممثلها في الأمم المتحدة أحمد فتح بالتشاور بصورة عاجلة مع المجموعة العربية في المنظمة الدولية لطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن.

وأوضح العربي أنه أجرى مشاورات مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس للوقوف على مستجدات الاوضاع في قطاع غزة، مشيرا إلى أنه سيواصل مشاوراته مع وزراء الخارجية العرب في هذا الشأن.

وأعرب عن بالغ القلق من التصعيد الإسرائيلي الخطير للعمليات العسكرية ضد قطاع غزة، مؤكدا أن ذلك يعد خرقا واضحا للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وحذر العربي من تداعيات العدوان الإسرائيلي على مجمل الأوضاع الإنسانية لسكان القطاع، "مع استمرار الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين".

وفي وقت سابق ندد الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة بقرار الاحتلال الإسرائيلي توسيع العملية العسكرية في قطاع غزة إلى جانب الضفة الغربية، مشيرا إلى أن من حق الفلسطينيين الدفاع عن أنفسهم بشتى الوسائل المشروعة.

وقال أبو ردينة "إن قرار حكومة الاحتلال توسيع عدوانها في غزة، ومواصلة سياسة القمع والتنكيل والاستيطان في الضفة الغربية، بمثابة إعلان حرب شاملة على الشعب الفلسطيني ستتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها تبعاته وتداعياته، وما يجره من ردود فعل".

تتمات..تتمات..تتمات..تتمات..تتمات..تتمات..تتمات..تتمات..

مجلسا الأمن والتعاون

وأكد الدكتور الزياني ان هذا العدوان يمثل خروجا صارخا عن مخرجات الحوار الوطني الشامل ..مبرزا مطالبة مجلس التعاون الخليجي بضرورة الالتزام بالاجماع الوطني الذي تمثله مخرجات الحوار الوطني الشامل لأجل اليمن الجديد والمستقبل الجديد وتجاوز كافة التحديات لما من شأنه ضمان أمن واستقرار وسلامة اليمن وكذا ضرورة مراعاة الحرمات والحقوق العامة والخاصة والكف عن العدوان .

وشدد امين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ضرورة عودة جماعة الحوثي الى محافظة صعدة وتجنب التحدي والغرور باعتبار ذلك مرفوضا من اليمن والمجتمع الدولي .

"الأمنية العليا" و"الرئاسية"

وعليه فإن اللجنة الرئاسية تحمل جماعة الحوثي كامل المسؤولية عن الأحداث والتطورات المأساوية التي شهدتها المحافظة وما قد يترتب عليها من تداعيات تهدد أمن واستقرار الوطن، وتعتبر ذلك عدم التزام بالاتفاقات السابقة ومخرجات الحوار الوطني .

كما تحملهم مسؤولية سلامة وأمن كافة القيادات الأمنية والعسكرية والمدنية التي تم اعتقالها ومسؤوليتهم عن كافة الأبنية والمعدات والأجهزة الحكومية والمدنية .

صادر عن اللجنة الرئاسية بتاريخ 9/ 7/ 2014 م .

نص بيان اللجنة الأمنية العليا

أصدرت اللجنة الأمنية العليا البيان التالي:

تابعت اللجنة الأمنية العليا تطورات الأوضاع في محافظة عمران وقيام جماعة الحوثي بالمهاجمة والاستيلاء على المصالح والمرافق الحكومية والوحدات العسكرية والأمنية بالمحافظة ومنها إدارة أمن المحافظة وإدارة شرطة السير وفرع قوات الأمن الخاص وغيرها من المصالح والمؤسسات والمرافق التابعة للدولة .

حيث قامت العناصر الحوثية بنهب كل محتوياتها من أسلحة ومعدات ووسائل، كما قامت بمهاجمة واحتلال معسكر اللواء(310) مدرع في الوقت الذي كانت اللجنة الرئاسية المكلفة بإنهاء التوتر في عمران والمناطق المحيطة بها قد توصلت الى اتفاق لوقف اطلاق النار والوصول الى حل مُرض للأطراف وبما يكفل الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي بالمحافظة.

وقد نقضت العناصر الحوثية هذا الاتفاق غدرا قبل أن يجف مداده، وقامت باقتحام معسكر اللواء (310) مدرع ونهب الأسلحة والمعدات والآليات الموجودة في المعسكر وقتل أعداد من الجنود والأفراد والضباط .

إن اللجنة الأمنية العليا تحمل العناصر الحوثية المسؤولية القانونية والأخلاقية والإنسانية عن كل ما حدث في مدينة عمران كون هذا العدوان يتعارض مع الاتفاقات الموقعة مع تلك العناصر ويتنافى مع مخرجات الحوار الوطني الشامل.

وفي الوقت نفسه تطالب اللجنة الأمنية العليا العناصر الحوثية وقيادتها بمايلي :-

- إخلاء كل المرافق والمصالح الحكومية والمقرات الأمنية والعسكرية والخاصة التي تم احتلالها من قبل العناصر الحوثية.

- خروج كافة العناصر المسلحة من مدينة عمران ممن هم من غير أبناء المحافظة.

- إعادة كل المنهوبات التي تم نهبها من مقرات الدولة ومعسكراتها بالمحافظة.

- الحفاظ على حياة قائد اللواء (310) وجميع الضباط والأفراد الذين هم بقبضة المليشيات الحوثية وتحمل الدولة قيادة العناصر الحوثية المسؤولية الكاملة عن سلامة وحياة قائد اللواء وجميع الضباط والصف والأفراد والمواطنين وممتلكاتهم .

وتهيب الجنة الأمنية العليا بالإخوة المواطنين والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الوقوف صفا واحدا لمؤازرة المؤسسة العسكرية والأمنية بما يحقق الأمن والاستقرار وبسط سيادة الدولة على كل ربوع الوطن.